

## قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩١

بزيادة المعاشات

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

تزداد نسبة ١٥٪ اعتبارا من ١/٦/١٩٩١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ  
وفقا لأحكام القوانين التالية :

١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .

٢ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى .

٣ - القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن للتأمين الاجتماعى على أصحاب  
الأعمال ومن فى حكمهم .

٤ - القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى للعاملين  
المصريين بالخارج .

٥ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى  
الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش ، وتسرى فى شأنها جميع أحكامه وذلك  
بمراعاة ما يأتى :

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه  
أو صاحب المعاش والزيادات والاعانات فى ٣١/٥/١٩٩١

وبالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراعى ما يأتى :

( أ ) يقصد بالمعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة ، معاش الأجر الأساسى وزياداته .

( ب ) لا تدخل اعانة العجز الكامل ضمن الاعانات التى تحسب عليها الزيادة

٢ - يكون الحد الأقصى للزيادة فى حدود الزيادة المستحقة على معاش أقصى أجر أساسى وزياداته حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٣ - تستحق الزيادة بالاضافة الى الحدود الدنيا للمعاش .

٤ - تستحق الزيادة بالاضافة الى الحدود القصوى للمعاش .

٥ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها فى الجدول رقم (٣) المرافق لقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ، بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ٣١/٥/١٩٩١

واستثناء من الأحكام السابقة لا تستحق الزيادة لصاحب معاش العجز الجزئى الذى لم يؤد الى انتهاء الخدمة .  
وتتضمن الخزانة العامة بقيمة الزيادة .

### ( المادة الثانية )

يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارا من ١/٦/١٩٩١ للمؤمن عليه الذى تدرى بشأنه العلاوة الخاصة المقررة اعتبارا من ١/٦/١٩٩١ زيادة بواقع ٨٠٪ من قيمة هذه العلاوة وذلك متى توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو الغاء الوظيفة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعى .

٢ - أن يكون المؤمن عليه في تاريخ انتهاء الخدمة مستحقا للعلاوة المشار اليها .

ويراعى في شأن هذه الزيادة ما يأتى :

١ - تحسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة الى أجر اشتراك المؤمن عليه الأساسى المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

٢ - تستحق الزيادة دون تقيد بالحدود القصوى للمعاش .

٣ - بالنسبة للمؤمن عليه العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه ، وتوافرت له شروط استحقاق أى من هذه الزيادة ، وكان قد سبق منحه أى من الزيادات المقررة بهذا القانون أو أى زيادة مماثلة مقررة بقانون آخر ، استحق أفضل الزيادتين .

وتتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١/٦/١٩٩١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شوال سنة ١٤١١هـ  
( ٩ مايو سنة ١٩٩١ م ) .

حسنى مبارك